موقف المحدثين من إسقاط الدّرس اللّساني الحديث على النحو العربي.

الأستاذ: الخثير داودي.
المركز الجامعي ميلة –الجزائر-

الملخّص:

تتغيّا هذه الورقة البحثية تبيان أهمية الحوار الحضاري بين العرب والغرب في مجال اللسانيات، وخاصّة أنه لا يوجد جامعة في العالم بأكمله، لا تدرس مقياس اللسانيات وفكر فردينان دي سوسير، باعتباره مؤسس هذا العلم، ثم تبيان نتائج تجربة إسقاط الدرس اللساني الحديث على النحو العربي، التي خاضها اللسانيون المقاربون، مع ذكر أشهر مواقف دعاة الأصالة والتراث من هذه التجربة ونتائجها، إما بالقبول وإما بالرفض وإما بالتوسّط، مع ذكر أمثلة ونماذج لكل موقف.

Résumé

Le but de cet article démontre l'importance du dialogue culturel entre les Arabes et l'Occident dans le domaine de la linguistique, Surtout parce qu'il n'y a pas d'université dans le monde ne sont pas enseignées échelle de la linguistique et de Ferdinand de Saussure pensée, En tant que fondateur de cette science, Ensuite, démontrer les résultats d'une expérience de laisser tomber la conversation leçon linguale sur la grammaire arabe. Ensuite, il a mentionné les positions des partisans de l'authenticité de l'expérience de l'approche, Soit acceptée ou rejetée et non la médiation.

تمهيد:

يعتبر هذا البحث من القضايا ذات الشوكة بين كبار الباحثين بحيث نجد عندهم شواظا من الجدل والخلاف، مما يعكس هذا واقع النحو العربي الذي أصبح حقلا تجاربيّا للدرس اللساني المعاصر الذي هجّروا مصطلحاته وقوالبه وركبّوها عليه، ولا أقول لم ينجحوا في تجربتهم وإنما توارى عليهم أكثر الصواب، وموطن العطب يعود إلى المنهجية على أقوى الظن والترجيح، لأنها لو صلحت لكانت النتيجة أبين، ثم إنه بات من الضروري أن نستفيد من اللسانيات وخاصة أنها مقررة في كل برامج جامعات العالم، وخاصة كتاب دي سوسير

الذي أم القرى لكل المدارس اللسانية فلا توجد جامعة في الدنيا إلا وتدرسه، حسب كل الدراسات، فليس من الحكمة إقصائه من الاستفادة، والرأي هو يجب فتح باب الحوار مع اللسانيات انطلاقا من الثقة بنحونا العربي فعلى هذا الأساس تكون المقاربة، وإلا أصبح موروثنا اللغوي والنحوي من كسيد البضاعة التي تجاوزها الزمن، أما تصميم الموضوع ببساطة جاء مقسما على موقفين وفي كل موقف تم اختيار باحثين.

أ- موقف المؤيدين:

1- **موقف الدكتور رمضان عبد التوّاب:** وهو من أبرز الدعاة إلى إقامة المصاهرة بين الدرس اللساني الغربي والتراث العربي لمسايرة روح العصر في المجال اللغوي والنحوي، وقد تجلى اتجاهه التحديثي في هذا التصريح بأوضح صورة عندما يقول: «أقول لهؤلاء الذين يهجمون على الدرس الحديث ويفتنون به، ولا يألون في ذلك إلى ركن ركين من التراث العربي، إنهم يسيؤون إلى هذا الدرس اللغوي الحديث أيما إساءة، عندما يكتبون بلغة خاصة بهم، وتعبيرات هي بنعيق الغربان والبوم أشبه؛ لأنها في بعدها عن اللغة التي يقرؤها بها العرب ويفهمون، تساوي بعدهم عن تراث هذه اللغة الذي يعين كثيرا في تقريب النظريات اللغوية الحديثة إلى عقول شيوخ العربية.»[1]

يبدو في هذه الكلمة تهوّر كبير في الإقبال على الدرس الحديث الوافد من الغرب، بحيث أنه يرى فيه حياة وحيوية لترويج التراث اللغوي وتقريبه بزيّ لساني قشيب، وهذا قد يفيد كما قد يسيء إلى اللغة والنحو، لأن في عملية الإسقاط سوف يكون فيها تهجير وتركيب، وهذا الأخير قد لا يقع في حاق مقرّه، ففي هذا المثال الذي ضربه توضيح لذلك، يقول: «الاهتمام بالشكل في المقام الأول، مع عدم الانصراف عن أخذ المعنى في الحسبان، هو أحد المبادئ المقررة عند البنيويين؛ فقد كان "بلومفيلد" Blomfild وهو من أتبع هذه المدرسة مثلا يقرر أن اعتبار المعاني يعد أضعف نقطة في دراسة اللغة. والمتصفح للمؤلفات النحوية العربية، منذ أيام سيبويه، وما علاجهم للتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وغير ذلك، إلا أثر من آثار المنهج الشكلي عند نحاة العربية؛ فنراهم على سبيل المثال يعربون: "انكسر الإناء" فعلا وفاعلا، مع أن الفاعل الحقيقي

في المعنى لا وجود له في اللفظ، كما يعربون نحو: "خاصم محمد عليا"، فعلا وفاعلا، مع أن المفعول هنا فاعل في المعنى كذلك !»[2]

ففي الأمثلة التي ساقها الدكتور على شكلية منهج النحاة هي آليات تقتضيها صناعة النحو لأنه علمٌ أمّة لوحده، ثم لابدّ لهذه الصناعة من شكلية ولابد للشكلية من المضمون تتحكم فيه، لأن في تغير حركات الإعراب تغير المعنى، أما قوله: أن الفاعل الحقيقي في المعنى لا وجود له في "انكسر الإناء" فهذا صحيح لكن بتفصيل فالإناء هنا اتصف بالفعل، وإن لم يقم به فهو فاعل نحوا مفعول دلالة، أما المثال الثاني الذي ساقه فإعرابه فعلا وفاعلا ومفعول فأمور تقتضيها الصناعة ولا يمكن أن نعرب عليّا فاعلا، لأنه لا يوجد في قاموس النحاة فاعلان لفعل واحد، وهذا المثال الذي ساقه على بنيويّة النحو العربي غيظ من فيض في نظره يقول: «ويؤول بين القول لو ذهبنا نعدد الأمثلة على سبق علماء اللغة العرب القدامى لبعض قضايا النظريات الحديثة، وأنهم في هذا الذي سبقوا به العصر الحاضر بمئات السنين، يستحقون أن يوصفوا بأنهم "قدماء معاصرون".»[3]

فهذه إشارة بما فعل الأسلاف وله ذلك، لكن لا ينبغي أن نعرف القدماء إلا في القضايا التي لها تشاكل مع النظريات الحديثة، وإن كان هذا التقارب في أغلبه شكلي وسطحي قد يقع بين أي حضارتين، ثم إن هناك موائز يتفرد بها كل تراث عند التوغّل وخاصة إذا تعلّق الأمر بالعربية وبالأخص بنحوها الذي لا يزال يشمخ رغم أوحش الضربات التي تكال له عند عهد ابن مضاء الأندلسي إلى يومنا هذا.

إذاً فالأبواب النحوية التي لا يوجد لها نظيرا بنيويا كان أو معنويا ليست جثثا مواتا تحتاج إلى نفخ روحي من الإسقاط الدرس اللساني الحديث كما يعتقد جناة العربية المنبطحين للحديث بدون مناعة تقيهم من التماهي الذي يفقد الهوية، لأن الاجتراء على مثل هذا الأمر في منتهى الصعوبة، صحيح «أن اندماج اللسانيات بالعلوم العربية سيعيد إنتاجها من جديد وهذا لإعادة تحديث لابد منه عاجلا أم آجلا... وقد نتأخر بالرضا عن هذا الاندماج ولكن لا مفرّ منه للمحافظة على بريق العربية لأن اللغة بوصفها حقيقة استعمالية تبقى قائمة مادام أهلها يتحدثون بها ويكتبون بها، لكن علومها ليست من

قبيل الحقائق بل من قبيل آليات وصف الحقائق، وهذه الآليات قابلة للتغيير لأسباب مختلفة.»[4]

لكن لا يقوم بهذا العمل إلا لمن امتلك الأدوات واستولى على المعايير العلمية المطلوبة بكفاءة وإلا انقلب الأمر إلى ضدّه. فتصبح اللسانيات تفريغ لعلوم اللساني العربي من محتواها، وخاصة في مجال التطبيق الذي يتوقّع فيه لأي عطب، كما نتوقع فيه لأي تقاطع معرفي دقيق، كالذي ذكره الدكتور رمضان في هذا يقول: «وتمتلئ كتب النحو العربي بقضايا ترتيب الجملة، والتقديم والتأخير، وتقدير الأصل والفروع، ووجوب صورة معينة وجواز أخرى، ويذكر هذا بما يعرفه التحويليون تحت اسم: "والجمل غير النواة". ويكفي أن نذكّر هنا كذلك بما يقوله نحاة العربية، من وجوب ثبات الجملة: "ضرب موسى عيسى" هذا على النحو، إن أريد لموسى أن يكون فاعلا، ولعيسى أن يكون مفعولا، وجواز أن يقال: "ضرب محمد عليّا، وضرب عليّا محمّدُ".»[5]

فهذا مثال واضح لا تركيب معقد فيه دليل على أن هناك توافق لكن إن كثر وجلّ عن العدّ فإنه حتما سيثير شكوك، وسيأتي معالجة هذه القضية في موقف الدكتور قباوة، ثم إنه إن دل على شيء من زاوية نظر أخرى إنما يدلّ على ارتفاع نسبة معدّل علمية منهج النحاة آنذاك رغم بدائية حياتهم وبساطتها. فهذه صورة عامة وموجزة من موقف الدكتور رمضان نلتمس فيها إيمان وتثمين كبيرين للتراث، كما أنه يرى أن في الدرس الحديث النفخة الثانية التي ستعيد سيرته الأولى.

2- **موقف الدكتور مازن الوعر:** يعتبر من الأنوف المُقدّمة في الدعوة إلى تراسل ما بين التراث والمناهج الحديثة، ولاسيما أنه متحصل على دكتوراه دولة من جامعة جورج تاون الولايات المتحدة الأمريكية في علم اللسانيات الحديث، كما كان له مثاقفات كثيرة مع أبرز اللسانيين أمثال تشومسكي وغيره مما كوّن لديه تفتحا عقليا مما أعطاه بعدا معرفيا يرى فيه بصلاحيته التراث اللغوي والنحوي بأن تقام عليه تجربة الإسقاط يقول: «والحقيقة إن ما يدور بذهني بشأن هذه النظرية العربية اللسانية هو مشروع كبير وضخم لا يمكن أن يتم في سنوات قليلة بل يحتاج إلى جهد وعمل وخطط متواصلة أساسها العمل الجماعي العربي ولكن قبل هذا المشروع اللساني ينبغي أن

تسبقه خطوة مهمة جدا، وذلك للاتكاء على أرضية صلبة، تلك هي الانطلاق من التراث العربي.»[6] وهذا هو الأصل كشرط قبلي لكي لا يكون هناك حين يؤثر سلبا في الوصول إلى نتيجة ثم يواصل كلامه فيقول: « هذه الانطلاقة من التراث العربي اللغوي ينبغي أن تكون من ثلاث مستويات: المستوى الصوتي..المستوى النحوي.. المستوى الدلالي »[7] لأن في هذه المستويات هي التي يقع فيها التداخل والتقارب بينهم وبين اللسانيات.

إذاً فتحديده لهذه المستويات يُعَدُّ خطوة منهجيَّة لا غبار عليها يستسيغها المنطق العقلي ويتقبّلها الواقع العلمي بقبول حسن مادام أن اللسانيات من أركن أضلاعها هذه الثلاثة، ثم يقترح بعد هذه الخطوة وهذا قبل فتح نافذة حوار لتهجير المصطلحات والقوالب وتركيبها في مقارّها فيقول: «وهكذا عندما ننتهي من عملية الجمع الصوتي والنحوي والدلالي ينبغي علينا أن نفكر بإعادة صياغة المنهج العربي اللغوي الذي انطلق العرب القدامى منه لدراسة اللغة العربية كلغة عالمية طبقا للمفهوم الفلسفي الإسلامي، فإذا انتهينا من إعادة صياغة المنهج العربي اللغوي القديم فإنه يمكننا عندها أن نفتح نوافذ ثقافتنا اللسانية على مصراعيها للثقافة اللسانية الغربية، ثم استيراد المناهج الغربية الحديثة على نحو ما كان العرب القدامى يفعلون، فقد كانوا يستوردون المناهج والنظريات الغربية.»[8]

والمقصود بإعادة صياغة المنهج هو ترتيب الأفكار والمسائل وفق معايير وقوانين علمية مضبوطة، وهذا لتكون لدينا مادة قابلة للتشخيص والتحليل في إطار تجربة الإسقاط والمقاربة، غير أن هذه التجربة صعبة جدا أن تنجح شبرا فشبر وذراعا فذراع، لأن هذا الأمر هو عبارة عن خلق نظرية نحوية لسانية عربية وهذا العمل يتطلب رسوخا علميا كبيرا، وطورا من السنين، غير أن الدكتور مازن في هذا النص الأخير له تداعت عليه الأفكار وذكر شيئا لا ينبغي أن نسكت عليه بأن العرب كانوا يستوردون النظريات الغربية في وقتهم، وهذه فرية زرعها بعض المستشرقين بحيث «بنيت هذه المقولات على نظرة الاستعلاء والاستصغار التي درس فيها المستعمرون حضارتنا، فحكّموا عليها بتغلب العاطفة والخيال، وتسطّح العنصر العقلي فيها. فلابد إذا من مصدر فكري أعجمي يتسرب إلى كل ظاهرة يلحظ فيها نشاط عقلي.»[9]

وذلك لأنهم أرهبهم صنع شراخ القاعدة النحوية فافتروا على القدماء وهذه نظرة من خلف الزجاج، غير أن هذا الاعتقاد شاع واستفحل في عقول كبار الباحثين لا يرجى شفاؤه، لكن ولات حين مناص. وهذا الاستطراد وإن كان خارج حقل الموضوع لابد منه لاستبعاد أي خلفية فكرية في الدراسة.

يقول الدكتور مازن في مشروعه: «[10]لدينا تصور واضح وعميق للنظرية العربية اللسانية الحديثة التي نهدف إليها، وربما يتضح مشروع هذه النظرية الذي أفكر فيه من خلال هذه الصورة:

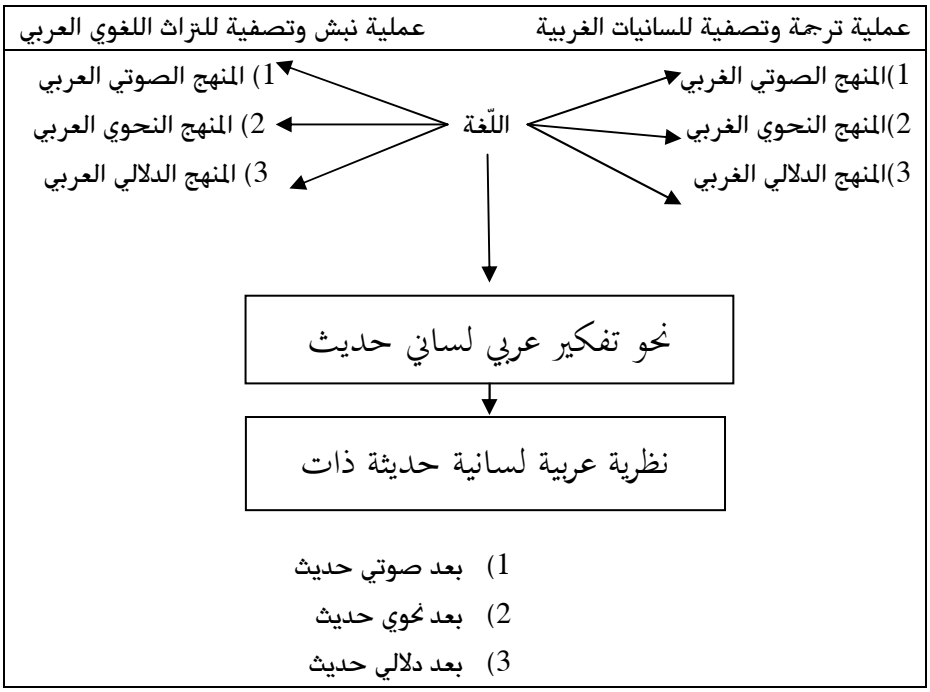

ففي هذا التشجير للنظرية يدل على تصميم نظري مرصّع بتركيز عقلي يتغيّا فيه أبعاد استشرافية لهذه النظرية، وهذا إن واظب على المرسوم الذي ذكره في استلهام التراث، والاستيعاب للمنجز اللساني عند التطبيق، وسيكون النجاح حليفه مادامت «أن اللسانيات ليست بديلا عن النحو العتيد ولا المعجم المجيد. فهي إن دخلت هذه العلوم أعادت تنسيقها وتحديثها، لتخرج بثوب جديد لكنه لا يلغي الأصول الصحيحة، ولننظر إلى الموروث اللغوي

العربي على أنه برج شامخ قديم يحتاج إلى كهرباء تضيء بداخله، ولون يزهو به، وتغيير بعض النوافذ وتحوير بعض المرافق والغرف لكي يبقى صامدا قائما بعمله.»[11]

لكن من دون زعزعة لبعض القناعات عند التصادم بالقضايا التي يقع فيها التنافر فيحتال إلى التخلي عن بعض القواعد، أو إلى تخريج أعرج لا يطمئن إليه، أو إلى أي تلاعب فكري، وهذا تطلية للتجاعيد التي بدا عوارها. فالبحث العلمي القويم يرفض كل هذا لأنه يشعث من وضوح منهجيته التي تتسم بالضبط والدقة.

ب- موقف المعارضين:

1- موقف الدكتور إبراهيم السامرائي:

وهو من أبرز المناهضين لتجربة الإسقاط ، بحيث يرى أن للنحو العربي خصوصيات وموائز يتفرد بها لا يسمح بأن تقام عليه فرضيات، وخاصة منها التي تكون على حساب بعض القواعد، أو حتى على حساب أقدار بعض العلماء، ثم إنه يرى في جلّها تفاريق من التلافيق تنصهر وتتخاذل عند العربلة والتثقيف، وكان موقفه عبارة عن ردود، أولا في رده على الدكتور عبده الراجحي يقول: «ما بال الدارسين الآخرين الذين سبقوا الراجحي في الزمن، والذين اطلعوا بالدرس اللغوي ولاسيما في كلية دار العلوم، لم يكتبوا في "النحو العربي والدرس الحديث"، وقد كانت بدايته موطدة الأركان في حقبة عشر الخمسين وعشر الستين من هذا القرن. ولا أدري ما هم صانعون اليوم، وقد تجاوزهم التيار، وأنصار هذا النظر الجديد ملء السمع والبصر، بل إن هؤلاء الجدد قد تجاوزا الحد فراحوا يتشبثون بشيء لا وجود له زاعمين أن كتب اللغة القديمة اشتملت على جذور الألسنية.»[12] وخاصة الشرذمة التي لم تنجرد لها الصورة الواضحة من الألسنية بحيث استعصى عليها استيعاب المنجز اللساني بكل حذافيره فلاستساغته وتسويقه اضطروا في رحلة بحث في التراث عن جذور تؤصّل لألسنيتهم، ثم إن هناك حقيقة وهي أن جلّ هذه النظريات اللسانية الحديثة لها تناحر فيما بينها، بحيث أنه كلما اثّغرت نظرية جديدة تخاذلت مع سابقتها التي تفرعت منها أو بالأحرى رمتها بالضعف في الأسس والبراهين، ولهذا نرى أن أعمار هذه النظريات قصيرة جدا، وسنينها

معدودة، وإذا ما قورنت مع التراث لا تكاد تذكر بتاتا، ولهذا نرى أن الدكتور إبراهيم كان محقا عندما شدد النكير على الذين يقومون التراث من منظور نظريات تحتاج إلى ترديد نظر في أكثر ما جاءت به يقول: «لقد وجد الأستاذ الراجحي ضالته فيما أثبته عبد القاهر في مسألة النظم، وقد ذهب مثله نفر آخر من الدارسين، وأرادوا بل فطنوا إلى أن الجرجاني عظيم "مبتكر" لأن شيئا مما سطره في مسألة النظم وافق على زعمهم وفهمهم ما قاله الأستاذ تشومسكي. غفرانك اللهم ربنا، لو أننا عكسنا الأمر وأدركنا قيمة الجرجاني عبد القاهر وسبقه قبل أن يطالعنا الخواجا تشومسكي لكنا أهل جدّ.»[13]

فهذا الاهتزاز المعرفي والنفسي يعاني منه كثير منا ثم إنه شاق جدا الانجراد من حاديات الذاتية وسط معامع البحث القويم لأنه شيء يكلف طاقة وهذه الطاقة تتمثل في الرسوخ! التي بدورها تحارب آفة التقليد الذي ابتليت به أكثر البحوث اليوم، ولاسيما منها التي تدّعي التحديث والعصرنة والتي توصلت إلى قذع فكر القدماء في كثير من نتائجها.

فإذا كان لابد من الدرس الحديث فلا ينبغي أن يكون إسقاطه على عراص النحو وسواريه بخلفيات تهدم أكثر مما تبني. أما موقفه يعني الدكتور إبراهيم مما جاء به الدكتور نهاد الموسى فقد التزم معه نفس المسافة في الحوار والنقاش باتزان وثقة، وبإنصاف يقول: «إن القارئ يحس أن المؤلف الدكتور نهاد الموسى قد ذهب في تقويم ما جاء به أولئك الدارسون العرب القدماء لأنهم وافقوا ما جاء تشومسكي كما خيّل إليه أنهم وافقوه.»[14] ثم إنه من كان في منهجيته ضرير فلا يمكن أن يكون في نتيجته بصيرا، فالفكر النحوي لدى القدماء أثبت ركنا ولو لم يكن كذلك لما وصلنا كما قعّدوه وقنّنوه على بعد شقة الزمن، ومشقة المحن.

فالشيء الذي يحسب للدكتور نهاد أنه أراد أن يبرز عظمة التراث وصلاحيته لكل زمان ومكان في تجربته التي قال عنها الدكتور حماسة رغم أن هذا الأخير يعد من المؤيدين لتجربة الإسقاط: «المقارنة التي عقدها الدكتور نهاد الموسى بين أصول النحو العربي وأصول نظرية التحويل والتفريع، وقد اشتملت هذه المقارنة على مفهوم النحو، والسليقة، وما ينحصر وما لا ينحصر، والأصول والفروع، والبراني (السطحيّ)،

والجواني (العميق)، من صفحة 45 إلى صفحة 79 من كتابه "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث"...وفي كثير من هذه المقارنات تعسف. ومما يؤخذ عليه هنا أنه حاول من خلال هذه المقارنات أن يقول إن النحو العربي فيه كل شيء، فكل الصيد في جوف النحو العربي. ولا يعفيه من ذلك ما بيّنه في "المقدمات والمصوغات" من أن هذه التشابهات مجرد اتفاق مبعثه النظر الصحيح.»[15]

لقد أحسن الدكتور حماسة في مثاقفة الدكتور نهاد بأسلوب هادئ عن الزجر والقدح، بحيث أنه لم يقبل منه هذا الغلو والإفراط الذي التمسه في تقريبه ومقارنته، فهو لم يتحكم في جامح إعجابه الذي ألهجه أن يقول: «إن جل منطلقات نظرية تشومسكي تلتقي مع الأصول التي رسمها ابن هشام في المغني للتحليل النحوي وساقها في هيئة جهات يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وكأن المعرب عند ابن هشام هو البنيوي عند التحويليين.»[16] لنفرض أن هذه النتيجة صحيحة وثابتة التي يقول فيها: "وكأن المعرب عند ابن هشام هو البنيوي عند التحويليين" وسلمنا له أن هناك تعادل في الشكل والمضمون، وليس مجرد تصافح ظاهري الذي قد تلتقي فيه جميع أشتات الثقافات المتغايرة ألا يقدح هذا في موثوقية تشومسكي من زاوية أخرى فنحكم عليه بمنطق اطلاع المتأخر على تراث الأول، وبالتالي يكون هناك تحوير وإعادة تسويغ بجملة من المصطلحات والتقسيمات والتفريعات وما شابه ذلك.

إذا فهذه المقارنة تحتاج إلى تحقيق أعمق، وليس من الهين تقبله، فإما أن تكون هذه المقارنة مجرد تشاكل ظاهري فحسب على أن هناك خصوصيات يتفرد بها كل منهما، وإما أن ننصب المجانيق في صعصعة شخصية تشومسكي العلمية ثم إن عرقه يهودي، ثم لنحكم عليه بأنه تسلق على أكتاف نحاة العرب في نظريته فالأمر إما وإما، فالدكتور نهاد يكون صحيحا ووجيها عندما ينظّر بقوله: «إن مستحدثات الأنظار في اللسانيات يمكن أن تسهم في إنجاز قراءات جديدة لمناهج النحاة العرب قد تمكننا من إضافة "أصول" أخرى إلى نظريتهم، أصول في هدي كلية تلك الأنظار.»[17] لكن في مجال التطبيق يغور عليه وجه الصواب، وهذا هو

الموطن الذي تزل فيه الأقدام، وتخدج فيه الأفكار قبل نضجها تماما، ومن قبل أن تستوفي عدتها المطلوبة في مجال التنظير.

أما إذا عدنا إلى الدكتور إبراهيم السامرائي فإنه لا يرضى بهذه المقارنة والإسقاط لا من قريب ولا من بعيد، وهذا قوله: «أن النحو العربي القديمة لا يمكن إلا أن يدرس وحده، وليس لنا أن نجتهد ونتعمق لنجد مكانا للدرس الحديث في حيز مادتنا القديمة. ثم إن النهج العلمي يفرض هذا البعد الأول عن الأخير، ولأن وسائل البحث لدى الدارسين الأوائل هي غير لدى المحدثين. إن مادة النحو القديم تتخذ من فصيح العربية كما وردت في لغة التنزيل وفي الأدب القديم شعره ونثره أساسا لها، في حين أن الدري الحديث في النحو لابد له أن يتخذ من العربية أساسا. وإنه لمعلوم أن تلك الفصاحة القديمة وهذه العربية المعاصرة مادتان مختلفتان على اشتمالهما على ما هو مشترك بينهما.»[18] يرى الدكتور إبراهيم في هذا النص حتمية التفريق بين التراث والمناهج المعاصرة وهذا التفريق هو من قبيل المنهج لا من قبيل التعصب للتراث فهذا هو الضابط والحد الفاصل من إقامة مقارنة بينهما لأنه لاحظ تهافتا في هذه التجربة عند الدكتور الراجحي والدكتور نهاد، فالدكتور إبراهيم وإن أشد النكير عليهما فإنه لم يرفض الجديد والدليل على ذلك قوله: «من العلم أن نظل في القديم حيث يكون منه في الحيز القديم، ونجتهد في الجديد ونأخذه على أنه جديد.»[19]

2- **موقف الدكتور فخر الدين قباوة:** أما موقف هذا الأخير ففيه شيء من الخصوصية في اتجاهه، وذلك أنه حلّل خطبة الكتاب التي تتمثل في الأبواب الأولى، وتتغيَّا في الخلوص إلى نتيجة أن كتاب سيبويه كان منبع الثرّ لأبرز المناهج الغربية، وإن كان حقل هذه القضية مليء بشوك القتاد و وإن كانت لديه الأدوات اللازمة في التحكيم و النقد، يقول:«و أنت أذا تفحصت هذه الاتجاهات، في الدرس اللغوي الحديث، تحسست بصمات خفية و ظاهرة من منزع سيبويه، في مقدمة "كتابه" حاول المستشرقون و المستغربون طمس معالمها، و تزوير مصادرها بنسبتها الى الجهود الأروبية الأصيلة . فتقسيم الكلم ووصف مجاري أواخره، و علاقة العامل بالمعمول، وتحديد صور البناء و الإعراب، و صوغ التثنية و الجمع في الأسماء و الأفعال ... كل هذا درس نحوي وصفي

لواقع العربية، امد رواد البنيوية بالسبيل البدائي الذي عرف بالنزعة الوصفية.» [20]

وهذه الكلمة تقرير منه بدون لجلجة و لا التواء أن مصدر الإشعاع الفكري للدرس الحديث كان مصدره كتاب سيبويه، و خاصة أن أصحاب النظريات الغربية اهتموا به منذ زمن بعيد قبل أن يصل الى المحدثين العرب لما له من المكانة المرموقة بين المصنفات النحوية العربية، و لكن للأسف أنهم لم يلتزموا الأمانة العلمية في التأصيل و التوثيق لنظرياتهم، و هذه حقيقة يكشف عنها الدكتور قباوة، ثم ان جل أعمالهم اللسانية لا يزال يحيط بمنبعها الأصل الغموض، و ما دام وازع الغلبة بأيديهم فان هذا الأمر يبقى عندنا في حيز التنظير بحيث لا نملك أن نتجاوزه بالتحقيق و قطع الشك باليقين، لا لشيء إلا لضعفنا و شعورنا بعقدة النقص تجاه الغرب، و لولا هذا فانه يوجد الأدلة الكافية لغربلة انجازاتهم.

كذلك مثال آخر يسوقه الدكتور قباوة يقول:«وكذلك شأن التوزيع في دراساتهم- وهو توزيع الكلمات على أقسام يعينها الاستبدال والموقع –تجد له نظيرا في بسط الموقع لأقسام الكلام. مثل: "سيفعل، ولن أفعل، وإن يفعل، وإن عبد الله ليفعل، وهذا رجل ضارب ومررت برجل جميل". وفي هذا ترى الفعل بين سوابق أو لواحق معينة، تحدد شخصيته من سائر أقسام الكلام، وتظهر الصفة بعد الموصوف، ليحل محلها الفعل أحيانا، ويكون الخبر للاسم أصلا، والجزم للمضارع، وقد يقوم مقامهما شبيههما في الوظيفة.»[21]

فهذا مثال يسوقه شديد العارضة ولا يقبله إلا لمن أراد أن يغالط في الحقائق نفسها أو أراد أن يحذر من رجاحة عقله، ولا يتسع المقام لذكر كل الأمثلة التي ساقها تدل على قوة اعتقاده فيما يقول وحجية أدلته فيما يذهب، وهذا ليؤصل لمذهبه لكي لا يتأول فيها لمن يشاء له الهوى تغريرا بالعقول، وهذا موقف منه صارم وله ذلك مادام أن إتباع الحق بغيته وكما أنه لا يعني أنهم أخذوا في نظره كل صغيرة وكبيرة، وإنما استفادوا ولم يوثقوا في بناء أهرام نظرياتهم في زمن الغفلة التي ضربت علينا يقول: «أفترى أن مثل هذا يكون مصادفة وتواردا، أو وقع الحافر على الحافر، كما يقال؟ قد يتسنى لك زعم كهذا، لو كانت نقاط اللقاء نادرة موزعة لا رابط بينهم. أما وهي غفيرة، تشمل جوانب البحث والتنظير والتفسير والمحاكمة، فإن الأصابع لابد أن تمتد

بالاتهام، وتحقيق الاقتباس والتأثر والتقليد. ولك بعد هذا أن ترصد حركة الفكر البنيوي، لتتلمس خطوات التأثر شاخصة، من نشأتها وصفية خالصة، إلى توضعها في أحضان الوظيفية الموسعة. بله أن تلك الحركة سارت في خط مناظر لتاريخ النحو العربي، من البساطة والتعميم والإيجاز إلى التعقيد والتخصيص والتطويل.»[22]

ثم إنهم غلقوا كل أبواب التلميح والتصريح في كل دقيقة وجليلة، ثم إنه ليس من السهل أن يعترف أحد منهم على سبيل التوضيح في الأمر الذي استفاد منه من الموروث العربي بعد أن شاخ طموحه وتقوس ظهره من شدة التحديق والنظر في تقرير أصول نظريته أن يقول لقد سبقني إلى هذا واحد من العرب يدعى الخليل أو ابن جني أو أبو حيان الغرناطي، ولا يفعل هذا إلا باحث بريء النفس مقلما من داء التعطش إلى الجلوس على كرسي الصيت والشهرة.

ولقد أحسن البلاء الدكتور قباوة في كشف نواياهم إنما التزموا مذهب التغليق والترميز لكي لا تقم بيّنات ليست في صالحهم فقال: «ولكن القوم، مع هذا كله حكموا أذواقهم ومنازعهم الاستعمارية، في الاستعلاء والاستلاب، فموهوا صور التأثر والاقتباس، وحوروا التعبير عن المقاصد، برموز ومصطلحات أعجمية براقة، وصبوها في رسوم وخطوط ومعادلات غائمة مضللة صبغت النتاج بألوان الأصالة والعراقة.ثم راحوا يدرسون بعض تلك الظواهر، من زاوية منحرفة ليثبتوا أن النحو العربي عاش بنشأته وتطوره على فتات موائد الدرس الأعجمي. وكان حريا بهم أن يسيروا في الطريق المعاكس، ليكشفوا صور تأثرهم بمناهج النحاة العرب، وسيبويه منهم خاصة. »[23]

فهذه هي الحلقة المفقودة التي غيبها المحققون أولي هذا الاختصاص، وإن كان هذا الأمر مُرْتَفَعٌ مهيب العلو يحتاج إلى تثبت الحنكة بحيث تطرح مجموعة من الأسئلة من الآخذ؟ وما هي دواعي الأخذ؟..إلخ مع الدليل والبرهان بكل روح تجريدية من نوازع النفس الدساسة. فهذه لمحة مجملة عن موقف الدكتور قباوة نجده فيها ثابت الجأش حاد اللسان على الذين افتروا على أصالة النحو العربي وتسلقوا على أكتاف أشهر نحاته من دون اعتراف.

خاتمة:

وحصاد هذه المواقف التي كانت عبارة عن تصاول بين كبار البحاثة المحدثين العرب، تجلى فيها أن النحو العربي يعيش نقاشا حادا بينه وبين اللسانيات بمختلف تياراتها المتضادة والمتآنسة، غير أن موقف دعاة الأصالة الرافضين لتجربة الإسقاط يعتبر موقفهم أثبت ركنا وأرساه لأنهم على الأصل ولم يطلبوا شيئا هو من بدع القول أو العمل في المجال اللغوي أو النحوي كموقف الدكتور إبراهيم والدكتور قباوة وكما تقول القاعدة الأصولية في النحو "من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل." أما المطالب بالدليل والبرهنة والتبرير هم أصحاب تجربة الإسقاط والمقارنة والتقريب كالدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور مازن الوعر وغيرهم، وإن كانوا قطعوا شوطا كبيرا في إنجاح تجربتهم دراكا لركب الدرس اللساني الحديث، وكما أنهم برهنوا على صلاحية الموروث اللغوي والنحوي في عدة قضايا للتحديث، إلا أنه يحسب عليهم أمر وذلك أنهم جعلوا كلام أمثال تشومسكي وبلومفيلد وغيرهم حجة على النحو العربي حتى تعد الأمر عند بعضهم فما وافق كلامهم فهو لصواب وما خالفه فهو الخراب، ولعمري من سيرضى بهذا التحكيم الذي بضّع النحو العربي وتركه أشبه شيء "بلحم على وضم"، وهؤلاء جميعا الذين حكموهم غرباء على العربية لسانا وعلما، وكأن هذه النظريات التي صدروها في مرتبة الحجيّة أصحابها قد أبحروا في علم اللسانيات حتى صار الواحد منهم يفهم منطق الطير ولغة النمل وسائر لغات العجماوات.

إذا فهذا التعلّق المبالغ فيه بنظريات الغرب لن يكون مجديا، ولا يجلب كبير نهضة طال الزمن أو قصر، إذا كان بالأمر الذي ذكرته فالأجدى والأنفع هو الحوار المنضبط، وترك التعصب والشطط، لكي يكون هناك توافقا منهجيا، وترافقا فكريا، والعاقبة للأصلح فالأصلح.

الإحالات:

1) **دراسات وتعليقات في اللغة:** د، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1994، ص: 204.
2) **المرجع نفسه،** ص: 196، 197.
3) **المرجع نفسه،** ص: 201.

4) **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات:** د، حافظ إسماعيلي علوي، أحمد الملاخ، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص: 321.
5) **دراسات وتعليقات في اللغة**، ص: 200.
6) **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث** (مدخل): د، مازن الوعر، دار طلاس، سوريا، ط1، 1988، ص: 347.
7) **المرجع نفسه**، ص: 348.
8) **المرجع نفسه**، ص: 350،351.
9) **تحليل النص النحوي (منهج ونموذج):** د، فخر الدين قباوة، دار الفكر، سوريا، 1997، ص: 143.
10) **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (مدخل)**، ص: 352.
11) **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص: 321.
12) **النحو العربي في مواجهة العصر:** د، إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995، ص: 14.
13) **المرجع نفسه**، ص: 16.
14) **المرجع نفسه**، ص: 72.
15) **النحو الدلالي- مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي-** : د، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، 2006، ص: 38، في الهامش.
16) **المرجع نفسه**، ص: 41، في الهامش.
17) **الثنائيات لقضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة**، دار الشروق، عمان، ط1، 2003، ص: 18.
18) **النحو العربي في مواجهة العصر**، ص: 5.
19) **المرجع نفسه**، ص: 108.
20) **تحليل النص النحوي (منهج ونموذج)**، ص: 155.
21) **المرجع نفسه**، ص: 155.
22) **المرجع نفسه**، ص: 161.
23) **المرجع نفسه**، ص: 161.